



جامعة القدس  
عصاة الدراسات العليا  
برنامج الدراسات الإسلامية المعاصرة

إجازة الرسالة  
"بيت المال في عهد الخليفة عمر بن الخطاب  
ووزارة المالية  
"دراسة مقابلة"

اسم الطالب: محمود محمد حسن نياب.  
الرقم الجامعي: ٢٠٣١٠٢١٦  
المشرف: د. عروة عكرمة سعيد صبري.  
د. زهير غنايم عبداللطيف.

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٣١ / ١٠ / ٢٠٠٩م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم

وتوقيعهم:

١. رئيس لجنة المناقشة: د. عروة صبري  
التوقيع: .....
٢. المشرف الثاني: د. زهير غنايم  
التوقيع: .....
٣. الممتحن الأول: د. عبد المنعم أبو قاهوق  
التوقيع: .....
٤. الممتحن الثاني: د. أيمن الدباغ  
التوقيع: .....

القدس - فلسطين

٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ

## مُلخَص

تتحدث هذه الرسالة، عن بيت المال في عهد الخليفة عمر بن الخطاب،  $\tau$ ، دراسة مقابلة مع وزارة المالية اليوم .

وتتلخص مشكلة البحث في محاولة التعرف على الخصائص المميزة لبيت المال، في عهد الفاروق، عمر بن الخطاب،  $\tau$ ، ورسم صورة واضحة له، مقابلةً مع وزارة المالية اليوم؛ وذلك من أجل الاستفادة من هذه الدراسة في الوقت الحاضر .

وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعاً قديماً وهو بيت المال في عهد أمير المؤمنين، عمر بن الخطاب،  $\tau$ ، مع موضوع حديث، وهو وزارة المالية في الاصطلاح الاقتصادي الحديث .

أما حدود الدراسة الزمانية فهي تعتمد على دراسة بيت المال في زمن محدد، وهو زمن الخليفة الراشد، عمر بن الخطاب،  $\tau$ ، مع وزارة المالية في العصر الحديث .

أما منهجية الدراسة فهي تعتمد على منهجين اثنين هما :

- المنهج التاريخي، في العودة إلى المصادر التاريخية لمعرفة كيفية بيت المال في عهد عمر بن الخطاب،  $\tau$  .

- المنهج المقارن، في المقارنة بين بيت المال في عهد الخليفة عمر بن الخطاب،  $\tau$  ووزارة المالية في العصر الحديث .

وقد كشفت الدراسة عن ذلك التميز والاختلاف، بين بيت المال في عهد عمر بن الخطاب،  $\tau$ ، وبين وزارة المالية اليوم؛ إذ إن بيت المال كان في عهد عمر بن الخطاب،  $\tau$ ، عصب الاقتصاد في المجتمع الإسلامي، وكان يوفر الحاجات الأساسية لمعيشة المسلمين، وغيرهم، مع الاتصاف بالنزاهة والعدالة في الجباية والتوزيع، وإيصال الأعطيات لمستحقيها .

في حين أن وزارة المالية، تقف اليوم عاجزة عن توفير حاجات الناس الأساسية، وأداء متطلبات العيش الضرورية لهم؛ بسبب عدم كفاءة الإدارة، والنظام الربوي، الذي يشل فاعلية هذه المؤسسة .

وفي ضوء عرض النتائج قد توصلت الدراسة إلى التوصيات الآتية :

ضرورة إحياء بيت المال الإسلامي من جديد فكراً، وإدارةً، ومواردً، ومصارفاً؛ لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، وذلك لقصور وزارة المالية في إعطاء الفقراء والمحتاجين حقوقهم؛ مما يؤدي إلى الفوارق الطبقيّة في المجتمع، ومما يزيد من عدم كفاءة وزارة المالية في الأداء المالي الحديث تطبيقها للأنظمة الربوية، التي تحد من النشاط الاقتصادي؛ مما يتولد عن ذلك أزمات اقتصادية .

\* مسرد الموضوعات:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع
I	الإقرار.
II	الإهداء.
III	الشكر والتقدير.
IV	الملخص بالعربي.
VI	الملخص بالإنجليزي.
IX	المقدمة.
1	الباب الأول: بيت المال في عهد النبي ρ، وعهد أبي بكر τ .
3	تمهيد: المال لغةً واصطلاحاً، وأهميته في الإسلام والحفاظ عليه.
3	تعريف المال لغةً واصطلاحاً.
4	أهمية المال في الإسلام.
8	الحفاظ على المال في الإسلام.
10	الفصل الأول: نشأة بيت المال وتطوره في عهد الرسول ρ وفي عهد أبي بكر τ.
11	المبحث الأول: نشأة وتطور بيت المال في عهد الرسول ρ .
13	المبحث الثاني: نشأة وتطور بيت المال في عهد أبي بكر τ .
15	الفصل الثاني: موارد بيت المال في عهد الرسول ρ وفي عهد أبي بكر τ .
16	المبحث الأول: الزكاة.
21	المبحث الثاني: خمس الغنائم.
23	المبحث الثالث: الفية.
24	المبحث الرابع: الجزية.
27	الفصل الثالث: مصارف بيت المال في عهد الرسول ρ وفي عهد أبي بكر τ.

28	المبحث الأول: مصارف الزكاة.
33	المبحث الثاني: مصارف خمس الغنيمة.
34	المبحث الثالث: مصارف الفيء.
35	المبحث الرابع: مصارف الجزية.
37	الفصل الرابع: أثر بيت المال في استقرار المجتمع الإسلامي في عهد الرسول $\rho$ وفي عهد أبي بكر $\tau$ .
38	المبحث الأول: الأثر الاجتماعي.
39	المبحث الثاني: الأثر الاقتصادي.
42	الباب الثاني: بيت المال في عهد عمر بن الخطاب $\tau$ .
43	الفصل الأول: تكوين بيت المال.
44	المبحث الأول: وضع الدواوين.
45	المبحث الثاني: أنواع الدواوين.
48	الفصل الثاني: موارد بيت المال في عهد عمر بن الخطاب $\tau$ .
49	المبحث الأول: الزكاة.
52	المبحث الثاني: الخراج.
59	المبحث الثالث: العُشور.
61	المبحث الرابع: العُشور.
64	المبحث الخامس: الجزية.
67	المبحث السادس: الوقف.
70	المبحث السابع: خمس الغنائم.
71	المبحث الثامن: موارد أخرى.
73	الفصل الثالث: مصارف بيت المال في عهد عمر بن الخطاب $\tau$ .
74	المبحث الأول: مصارف العطاء.
76	المبحث الثاني: مصارف الزكاة.
78	المبحث الثالث: مصارف الجزية والعُشور والخراج.

79	المبحث الرابع: مصارف الغنائم والفيء.
82	الفصل الرابع: إدارة بيت المال وحفظه ومراقبته في عهد عمر بن الخطاب .τ.
83	المبحث الأول: إدارة بيت المال.
86	المبحث الثاني: حفظ بيت المال.
89	المبحث الثالث: مراقبة بيت المال.
94	الفصل الخامس: أثر بيت المال في استقرار المجتمع في عهد عمر بن الخطاب .τ.
95	المبحث الأول: الأثر الاجتماعي.
96	المبحث الثاني: الأثر الاقتصادي.
99	المبحث الثالث: الأثر العمراني.
102	الباب الثالث: مقارنة بيت المال في عهد الخليفة عمر بوزارة المالية .
104	الفصل الأول: نشوء وزارة المالية وتطورها وأهدافها ووظائفها.
105	تمهيد:
106	المبحث الأول: تعريف وزارة المالية، ونشأتها، وتطورها، وأهدافها، ووظائفها.
106	المطلب الأول: تعريف وزارة المالية ونشأتها وتطورها.
107	المطلب الثاني: أهداف وزارة المالية ووظائفها.
109	الفصل الثاني: موارد ونفقات وزارة المالية.
110	المبحث الأول: موارد وزارة المالية.
110	أولاً: أملاك الدولة العامة.
111	ثانياً: الضرائب.
113	ثالثاً: الرسوم والرخص والإتاوات والغرامات والإعانات والتبرعات.
115	رابعاً: القروض.
117	المبحث الثاني: نفقات وزارة المالية.
117	المطلب الأول: النفقة العامة لغةً واصطلاحاً.
118	المطلب الثاني: معايير الإنفاق العام.
118	المعيار الدوري.

118	المعيار الإداري.
119	المعيار الاقتصادي.
120	المعيار الوظيفي.
122	الفصل الثالث: أثر وزارة المالية في استقرار المجتمع
123	المبحث الأول: الأثر الاجتماعي.
124	المبحث الثاني: الأثر الاقتصادي.
127	الفصل الرابع: جوانب الاتفاق والافتراق بين بيت المال ووزارة المالية.
128	المبحث الأول: القواعد والمبادئ التي تحكم الإيرادات في المؤسساتين.
128	المطلب الأول: قاعدة العدالة والمساواة.
128	الفرع الأول: مبدأ العمومية.
129	الفرع الثاني: مبدأ الوحدة في التطبيق.
131	الفرع الثالث: مبدأ الكفاءة في التطبيق.
131	المطلب الثاني: قاعدة اليقين.
133	المطلب الثالث: قاعدة الملاءمة.
135	المطلب الرابع: قاعدة الاقتصاد.
135	المبحث الثاني: القواعد والمبادئ التي تحكم الإنفاق في المؤسساتين.
135	المطلب الأول: قاعدة التخصيص.
136	المطلب الثاني: قاعدة الاقتصاد في الإنفاق العام.
138	المطلب الثالث: قاعدة سبق الترخيص بالنفقة العامة من قبل السلطة المختصة.
138	المطلب الرابع: قاعدة تحقيق أقصى نفع ممكن من النفقة العامة.
139	المبحث الثالث: القواعد والمبادئ التي تحكم عناصر الموازنة في المؤسساتين.
139	المطلب الأول: تعريف الموازنة لغةً واصطلاحاً.
139	المطلب الثاني: عناصر الموازنة.
139	الفرع الأول: التقدير.
141	الفرع الثاني: الموازنة السنوية.
142	الفرع الثالث: الأهداف العامة للموازنة.

143	الخاتمة.
145	مسرد الآيات القرآنية.
146	مسرد الأحاديث النبوية الشريفة.
148	مسرد الآثار.
149	مسرد الأعلام.
151	مسرد المصادر والمراجع.
162	مسرد الموضوعات.